

بيان عن الأوضاع السياسية الراهنة

كان انعقاد المجلس الوطني لإعلان دمشق في ١٢/١٢/٢٠٠٧، وصدر بيانه السياسي الختامي، أهم حدث سياسي داخل سوريا. فجاء ليطور العمل المعارض، ويدعو إلى إنقاذ البلاد من أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية و وضعها على طريق التغيير الوطني الديمقراطي وإنهاء حالة الاستبداد والفساد .

لكن السلطة قامت بحملة اعتقالات منظمة ضد قادة ونشطاء الإعلان. وأرقتها بحملة إعلامية تحريضية، استخدمت فيها العديد من الجهات المطواعة، لرمي نشطاء الإعلان بأقذع النعوت، متهمه بعضهم بالخيانة والعمالة. ومن المؤسف أن يخرط في هذه الحملة بعض مدعي اليسارية والتقدمية. إن لجوء السلطة إلى تكريس الحل القمعي وسيلة لمقارعة المعارضة الديمقراطية، التي قدمت مخرجاً وطنياً للإنقاذ، تدفع البلاد إلى أجواء سوداء مقيتة، وتثير مشاعر الإحباط والتطرف .

لقد جاءت هذه الحملة في ظروف سياسية عربية وإقليمية ودولية خطيرة، تتطلب من السلطة، اتباع سياسات منفتحة تجاه الشعب والمعارضة. كما تتطلب سياسة حكيمة تجاه محيطها العربي والإقليمي والدولي، منعاً للمزيد من العزلة، وتجنباً لصراعات حادة تهدد سلامة الوطن والمواطنين.

إلى جانب هذا السلوك الضار، نراها تدير ظهرها عن إيجاد حلول للأزمة المعاشية التي تتفاقم باستمرار، والتي تتجلى في تدني القدرة الشرائية، وازدياد نسب البطالة والفقر إلى حدود يصعب حسابان عقابيلها ومخاطرها. لقد شهدت البلاد حركة ارتفاع جنوني في أسعار المواد الغذائية، جعلت الفجوة كبيرة بين الدخل والأسعار المرتفعة. إن شعبنا لن يبقى راضياً لأوضاعه، و سيقف تلاعب المافيات بثرواته، وانتزاع حقوقه. إن سياسات النظام المشار إليها، بما فيها رفضها إلغاء الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢ الذي جرد الإخوة الأكراد من الجنسية السورية، وكذلك بقاء القانون ٤٩، وما ترتب عليهما من نتائج، تفقد البلاد مناعتها في مواجهة التدخلات الخارجية وتهدد سلمها الأهلي.

لقد أضحي الآن مستحيلاً اتباع السياسات الخارجية التي سمحت للنظام بتوسيع دوره الإقليمي، بسبب المتغيرات الدولية والإقليمية وخصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. فالإصرار على هذا الدور هو الذي يفسر السياسات المغامرة التي تتبناها السلطة تجاه محيطنا العربي (لبنان، العراق، فلسطين) والإقليمي تحالفها مع إيران " وتجاه المجتمع الدولي. إن الخروج من أزمات البلاد المتنوعة تتطلب أيضاً اعتماد مقاربة جديدة لقضايا المنطقة، ليس من اعتبارها أوقافاً يجري التفاوض عليها مع الأطراف الأخرى، بل المساهمة من أجل التوصل إلى حلول عادلة ومنصفة، تجنب سوريا والمنطقة المخاطر الخارجية، وما نتج عنها من استقطابات حادة، لا يستفيد منها إلا العدو الإسرائيلي، والإدارة الأمريكية التي تخلق الذرائع لاستمرار السيطرة، واللعب على مخاوف العديد من الأنظمة العربية من تنامي الدور الإيراني الإقليمي وبرنامجها النووي.

إن جولة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأخيرة على المنطقة، يمكن وضعها تحت عنوان "مقايضة احتواء إيران وتخفيض أسعار النفط مقابل السلام". لكن نتائج هذه الجولة أظهرت أن

العرب غير مستعدين للذهاب في الصراع مع إيران وفق الأجندة الأمريكية، رغم المخاوف المشروعة التي تساورهم من السياسات الإيرانية تجاه الخليج والعراق وفلسطين ولبنان، كما أظهرت عدم استعداد الرئيس بوش للتجاوب مع الرغبة العربية لتحقيق السلام مع إسرائيل وفق القواعد والمرجعيات المتفق عليها دولياً، مؤكداً على رسالة التطمينات الموجهة إلى شارون سابقاً، وعلى يهودية الدولة الإسرائيلية، والتعويض على اللاجئين بدلاً من حق العودة. إن استمرار الحصار على قطاع غزة الذي تفرضه إسرائيل، والمجازر التي ترتكبها في الضفة الغربية والقطاع، وتوسيع المستوطنات، تنفي إمكانية الوصول إلى تسوية وفق التوجهات التي رسمتها الإدارة الأمريكية في أنابوليس. ولا شك أن الانقسام الفلسطيني يعتبر عاملاً هاماً في ضعف الجانب الفلسطيني وبتمثل مسئوليته فتح وحماس و تدخلات بعض الأطراف الإقليمية. وهذا الضعف يسمح لإسرائيل اللعب على هذا الانقسام. والمهمة المطلوبة الآن هي أن تبذل كل الجهود من أجل توحيد الصف الفلسطيني، والعودة إلى ما يشبه اتفاق مكة.

ما زال لبنان ساحة لصراع العديد من القوى الإقليمية والدولية، التي تسعى لتصفية حساباتها على حساب الشعب اللبناني والدولة اللبنانية. فالمصلحة اللبنانية العليا تتطلب عودة المؤسسات الدستورية للدولة، واحترام استقلاله وسيادته، وعودة الحياة الطبيعية إليه. من هنا نرى أن مساهمة جميع القوى العربية والإقليمية، بما فيها إيران، وفي مقدمتها سوريا، مسألة ضرورية لإنجاح المبادرة العربية الأخيرة، القائمة على انتخاب رئيس للبنان وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وإصدار قانون جديد للانتخاب. ونحن في إعلان دمشق نعتقد أن هذه المبادرة، إذا رأيت النور، يمكن أن تيسد الاستقرار إليه، وتساعد الجامعة العربية على لعب أدوار جديدة مهيئة للبؤر الأخرى.

يا أبناء شعبنا السوري!

إن المجلس الوطني، بما صدر عنه من قرارات ووثائق، يشكل مساهمة هامة في إيجاد الحلول لأزمات البلاد، ويحدد الطريق لنقل سوريا إلى بر الأمان. وهو من خلال دعوته، يعي الأخطار المحيطة بمجتمعنا، لذلك رأى أن التغيير الوطني الديمقراطي ينبغي أن يتم في أجواء سلمية ومتدرجة وأمنة، مؤكداً على تطوير التربية الديمقراطية واحترام الرأي الآخر، وعدم احتكار العمل السياسي، وأن الحوار الوطني الشامل والمتكافئ الذي يبحث في آليات وبرنامج الانتقال إلى الديمقراطية والعودة إلى سيادة الشعب وتداول السلطة والخطى العملية اللازمة إلى ذلك، هي الطريق الآمن لإنقاذ البلاد. ولن تفلح السلطة في إيقاف حركة المعارضة النامية من أجل الحرية والتغيير الديمقراطي، ومنعنا من الإفادة من المنابر الدولية وقوى الحرية والديمقراطية في العالم.

نطالب السلطة بالتراجع عن حملتها القمعية ضد نشطاء الإعلان، و التحقيق و الكشف عن قاموا بالاعتداء على الممتلكات الخاصة لأعضاء إعلان دمشق. كما نطالب بالإفراج عن المعتقلين الجدد، ومعتقلي إعلان بيروت - دمشق، وربيع دمشق، وجميع سجناء الرأي والضمير. كما نناشد جميع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان العربية والدولية متابعة حملاتها من أجل الإفراج عنهم..

دمشق في ٢٦/١/٢٠٠٨ الأمانة العامة

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

أخرى كان قد تخلل الحضور وأغناه عشرات من السادة الأفاضل اللذين أمضوا من أعمارهم - دون وجه حق - أكثر من ١٠-١٥/ سنة في زنازانات السجون والمعتقلات وراء القضبان الحديدية ، لا لذنب اقترفوه أو جريمة ارتكبوها سوى كونهم أصحاب رأي وقناعات ، أحبوا الحرية والإنسان ، ونبذوا سياسة الحزب الواحد التي لطالما انتهجها حزب البعث ، رافضين في الوقت ذاته مختلف أشكال العنف وسبل القتل وإراقة الدماء .

ومع اختتام أعمال المؤتمر عمّت أصداء نجاح إعلان دمشق في الداخل والخارج وشكلت خطوة عملية حظيت بالتأييد والتضامن والتعاطف ، وباتت تشكل معها أرضية لتقل سياسي - تنظيمي متآلف ومتعدد اللونيات وذات بعد جماهيري يفتح الطريق والأفاق أمام عمل أوسع ، مما أثار قلق ومخاوف نظام حزب البعث ، فارتفعت حرارة رؤوس واحمرت عيون سلطاتها لتلجأ إلى هكذا ضغوط وحملات اعتقال ظالمة عسى ولعل أن تتمكن من سد الطرق أمام الحراك السياسي الديمقراطي السلمي ومحاصرته بغية خنقه .

وإن ما يدعو إلى عميق الأسف أنه لا المنظمات الحقوقية ولا ذوي المعتقلين لم يسمح لهم ولو بزيارة بيتيمة للمعتقلين بغية مشاهدتهم والأطمئنان على صحتهم ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى الخوف الذي بات يمتلك قلوب السلطات المعنية ومدى ضيق صدورها وقساوة تدابيرها البعيدة كل البعد عن القيم وأصول التعامل مع أصحاب الرأي الآخر أبناء الوطن الواحد . حيث أنه يبدو جلياً تماماً بأنهم - أي أهل السلطة - غير قادرين على سماع رأي آخر ، وبالتالي ليسوا مؤهلين لحوار بناء ، ليس هذا فحسب ، بل ويجهدون بشتى السبل والتدابير لكم أفواه المواطنين وإسكات صوت إعلان دمشق وشطب دوره الإيجابي والبناء في حياة المجتمع السوري وتطوره الحضاري .

لقد بات واضحاً أكثر من أي وقت مضى بأن تآلف إعلان دمشق يشكل إطاراً وطنياً ديمقراطياً سورياً بامتياز ومحباً للإنسانية ويتمتع بصدر واسع ورحب ، يجد فيه الجميع مكاناً له بروح من الصداقة والأخوة حيث تتعانق فيه مكونات سوريا من الكرد والعرب والأشوريين ، ومسحيين ، ومسلمين علويين وسنة ، وإسماعيليين ودروز... الخ ، مما شكلت هذه اللوحة الوطنية رافعة مجتمعية لموجة تعاطف وتضامن واسع مع محبي إعلان دمشق ، وإدانة واستنكار لحملة الاعتقالات التي طالت أعضائه ورموزه. فبات المطلب الجامع والملح هو الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي اليوم قبل غد ، وفتح صفحة جديدة في حياة سوريا لتمكين المواطن - الإنسان - في إبداء رأيه دون خوف والتعبير عنه بحرية وأمان .

*جريدة بصرها حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (بكيبي) (باللغة الكردية - العدد 77)

ترجمة النص الكردي : نور الدين برمدا

مخاوف وتوترات

نظام البعث حيال (إعلان دمشق)

*اقتتاحية جريدة نوروز

إثر نجاح انعقاد المؤتمر الموسع للمجلس الوطني لتآلف إعلان دمشق المعارض ، ومع حلول اليوم العالمي لحقوق الإنسان ١٠ كانون الأول ٢٠٠٧ ، أقدمت



السلطات - في مختلف أنحاء سوريا وكذلك في الخارج - وبمختلف السبل والأشكال الخفية منها والمكتشوفة ، على شن حملات ضرب وتشكيك ، ولا تزال مستمرة ، وذلك بهدف التمكن من تشتيت شمل وشل نشاط هذا الائتلاف الديمقراطي متعدد الألوان ، وصولاً إلى تشويه سمعته وإجهاضه .

حيث حملة اعتقالات كيفية ومحمومة طالبت أعضاء المجلس الوطني لإعلان دمشق وقياداته ، نجم عنها حتى الآن الإبقاء على اعتقال كل من: ١- رئيسة المجلس الوطني السيدة الفاضلة الدكتورة فداء الحوراني - 2 . الكاتب والناشط أكرم البني - 3 . الدكتور أحمد طعمة - 4 . الكاتب والسياسي المعروف علي العبد الله - 5 . الدكتور وليد البني - 6 . الدكتور ياسر العيتي - 7 . الأستاذ جبر الشوفي - 8 . الصحافي والكاتب فايز سارة - 9 . الأستاذ المهندس محمد حجي درويش .

فضلاً عن العشرات ممن تم استدعاءهم من قبل السلطات وتم استجوابهم سواءً لبيعة ساعات أو لمدة يوم وليلة ، منهم على سبيل المثال: السيد راشد صطوف ، غسان نجار ، أسامة عاشور ، سمير نشار ، غازي قدور ، إسماعيل عمر ، محمد إسماعيل ، وكثيرون غيرهم .

ما هي حقيقة القصة ؟ إن فحوى هذا التطور الحاصل أو بالأحرى حقيقة المسألة هي أنه بتاريخ الأول من شهر كانون الأول ٢٠٠٧ في ضواحي العاصمة دمشق وللمرة الأولى في تاريخ الداخل السوري انعقد اجتماع موسع بهذا الحجم ، ليضم ممثلي العديد من الأحزاب السياسية ولجان إحياء المجتمع المدني ومتقنين ديمقراطيين وشخصيات وطنية مستقلة وكذلك ممثلوا أحزاب كردية تتبع (الجبهة والتحالف) ، وينجحون بدأ بيد وكثفاً إلى كتف في عقد مؤتمر لهم تحت اسم المجلس الوطني لإعلان دمشق صاحب شعار: من أجل تحقيق التغيير الوطني الديمقراطي السلمي في سوريا ، ويتداولون فيما بينهم ويتبادلون الرأي ليصادقوا معاً على وثائق خطية وانتخاب قيادة للإعلان تمثل إرادة الحضور .

جديرٌ بالقول بأن أعضاء المجلس كانوا قد حضروا من معظم المحافظات السورية ، بدءاً من حلب ، دمشق ، اللاذقية ، حمص وحماه ، مروراً بدمشق والسويداء ، ووصولاً إلى الرقة ودير الزور والحسكة... الخ. من جهة

معتقلو إعلان دمشق أمام القضاء السوري



د. فدأ حوراني

علمت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية انه تم يوم الاثنين تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٨ عقد أول جلسة استجواب قضائي أمام قاضي التحقيق الثالث بدمشق للناشطين الحقوقيين والسياسيين السوريين معتقلي إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي السلمي، و بحضور السيد قاضي التحقيق، وعددا من محامي هيئة الدفاع وعددا من رفاق وأصدقاء المعتقلين، وممثلين عن المنظمات الحقوقية السورية، وممثلين للسفارات الدبلوماسية في سورية.

وحررت النيابة العامة ضدهم الدعوى العامة، سندا للمواد التالية، من قانون العقوبات السوري:
وفقا للمادة ٢٨٥ والتي تنص: من قام في سوريا في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها بدعوة ترمي إلى إضعاف الشعور القومي أو إيقاف النعرات العنصرية أو المذهبية عوقب بالاعتقال المؤقت.

وفقا للمادة ٢٨٦ التي تنص: يستحق العقوبة نفسها من نقل في سوريا في الأحوال عينها أنباء يعرف إنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهم نفسية الأمة.
وفقا للمادة ٣٠٦ التي تنص: الانتساب إلى جمعية سرية بقصد قلب نظام الحكم.

وفقا للمادة ٣٠٧ التي تنص: إثارة النعرات الطائفية والمذهبية والعنصرية والحض على النزاع بين الطوائف وبعد التحقيق معهم، رفض المعتقلون التهم التي وجهت إليهم، وأكدوا أنهم مع التحول السلمي الديمقراطي والتدرجي والهادئ وبما يضمن ويصون وحدة البلاد، ومع الحقوق المتساوية لجميع المواطنين السوريين، و ضد أي تدخل خارجي، أيما كان نوعه أو مصدره، و طالبوا برد التهم وإطلاق سراحهم.

وبعد ذلك أصدر السيد قاضي التحقيق الثالث بدمشق، مذكرات توقيف بحقهم جميعا، وإيداعهم سجن عدرا المركزي في دمشق.

والمعتقلون هم:

- الدكتورة فدأ أكرم حوراني رئيسة المجلس الوطني اعتقلت بحدود الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأحد ٢٠٠٧/١٢/١٦

- الأستاذ أكرم البني: أمين سر المجلس الوطني لإعلان دمشق، وتم اعتقاله في صبيحة يوم الثلاثاء ٢٠٠٧/١٢/١١.

- الدكتور أحمد طعمة أمين سر المجلس الوطني لإعلان دمشق تم اعتقاله من منزله مساء الأحد ٢٠٠٧/١٢/٩

- الأستاذ جبر الشوفي: عضو مجلس الأمناء في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في

سورية، عضو الأمانة العامة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، وتم اعتقاله بحدود الساعة الخامسة من مساء الأحد ٢٠٠٧/١٢/٩.

- الأستاذ علي العبد الله عضو الأمانة العامة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي اعتقل بحدود الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين ٢٠٠٧/١٢/١٧

- الشاعر والطبيب ياسر تيسير العيتي اعتقل صباح يوم الاثنين ٢٠٠٧/١٢/١٧ عضو الأمانة العامة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

- الدكتور وليد البني عضو الأمانة العامة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي اعتقل يوم الاثنين ٢٠٠٧/١٢/١٧

- الناشط الحقوقي والسياسي محمد حاج درويش (أبو سلام) اعتقل في حوالي الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين ٢٠٠٨/١/٧ عضو المجلس الوطني للإعلان.

- المهندس والنقابي مروان العث عضو المجلس الوطني لإعلان دمشق، اعتقل يوم الثلاثاء في ٢٠٠٨/١/١٥

- الصحفي فايز محمد ديب سارة عضو المجلس الوطني لإعلان دمشق، اعتقل في الساعة الحادية عشر من ظهر يوم الخميس ٢٠٠٨/١/٣

إننا في ل.د.ح ندين وبشدة محاكمة معتقلي إعلان دمشق للتعبير الديمقراطي السلمي، ونطالب بإسقاط التهم الموجه لهم وإطلاق سراحهم فوراً. علاوة على ذلك فإننا نبدي قلقنا البالغ من استمرار هذه الآليات التي تمارس في القضاء والتي تحمل دلالات واضحة على عدم استقلاليته وحياديته و تبعيته للأجهزة التنفيذية، مما يشكل استمراراً في انتهاك الحكومة السورية للحريات الأساسية واستقلال القضاء التي تضمنها الميثاق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي وقعت وصادقت عليها الحكومة السورية، وإن هذه الإجراءات تخل بالتزاماتها الدولية وتحديداً بموجب تصديقها على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي صادقت عليه سورية بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١ ودخل حيز النفاذ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣ وبشكل أخص المادة ٤ والمادة ١٤ والمادة ١٩ من هذا العهد. كما نعود ونؤكد على ضرورة التزام الحكومة السورية بكافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي وقعت وصادقت عليها، وبتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز ٢٠٠٥.

وإننا نتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية العربية السورية وبصفته رئيساً لمجلس القضاء الأعلى، من أجل التدخل لإغلاق ملف محاكمات أصحاب الرأي والضمير، وإسقاط التهم الموجهة إليهم، وإغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي في سورية.

دمشق ٢٠٠٧/١٢/٢٨ لجان الدفاع

عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا
مكتب الأمانة